الأنباء
الثلاثاء 4 ديسمبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء.. وبتنظيم من "NoufEXPO" بدعوة من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

انطلاق فعاليات «منتدى الحكومة الإلكترونية» السادس اليوم

أعلن المدير التنفيذي لشركة «NoufEXPO» م.مجدي صبري عن انطلاق فعاليات «منتدى الحكومة الإلكترونية السادس» والمعرض التكنولوجي المصاحب اليوم، وذلك خلال حفل افتتاحي في تمام الساعة السادسة والنصف مساء بقاعة البركة في فندق كراون بلازا.

ويقام المنتدى هذا العام تحت شعار «إدارة التغيير نحو الرقمية»، حيث ينعقد تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ويمثل سموه في حفل الافتتاح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات أنس الصالح.

وبهذه المناسبة، يقول

صبري: إدارة التغيير نحو الرقمية تضمن نجاح تطوير برامج الحكومة الإلكترونية

منتدى الحكومة الإلكترونية أصبح مقصداً لشركات التكنولوجيا المحلية والعالمية

م.مجدي صبري

صبري: «لا يسعنا إلا أن نقدر عاليا حرص سمو رئيس مجلس الوزراء، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، على رعاية المنتدى ودعمه، مثمنين جهودهما في هذا المجال».

ويضيف: «يستقطب المنتدى كما جرت العادة قيادات حكومية وتشريعية وحشد من المتخصصين والفنيين والاستشاريين من إدارات نظم المعلومات في بالدولة والقطاع الخاص، كما يشارك به العديد من شركات التكنولوجيا العالمية والمحلية لما يمثله من فرصة مهمة لتطوير أسواقها وفرصها للنمو في الكويت».

إدارة التغيير

وتعليقا على شعار المنتدى لهذا العام، يقول صبري: «ناقش المنتدى في دورته الخامسة العام الماضي آفاق التحول الرقمي في مسيرة تطوير برامج الحكومة الإلكترونية، ويستكمل المناقشة هذا العام بالتركيز على إدارة التغيير نحو الرقمية، والتي تعمل على سلامة تنفيذ خطط وبرامج الحكومة الإلكترونية، فبرامج الحكومة الإلكترونية من أضخم وأعقد الأنظمة الآلية التي يتم تطويرها في أي دولة، فهي تعمل على تغيير النمط السائد في إجراءات العمل الحكومية التي اعتمدت على الأنظمة الورقية مدعمة ببعض الأحيان بأنظمة آلية منعزلة، أي يختص كل منها بجهة حكومية واحدة أو بوظيفة محددة داخل الجهة، ويتعين على القائمين بتطوير برامج الحكومة الإلكترونية التعامل مع التعقيدات المتشعبة التي تتطلب منهم تطوير خدمات إلكترونية متكاملة ما بين مختلف الجهات الحكومية، آخذين في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على إجراءات العمل الحكومية من آن الى آخر، ويتعين عليهم في الوقت نفسه متابعة ومواكبة المتغيرات التي تطرأ على مختلف أوجه الأنظمة التكنولوجية بكل تشعباتها».

وجهة الشركات العالمية

كما يؤكد أن منتدى الحكومة الإلكترونية أضحى مقصدا لشركات التكنولوجيا المحلية والعالمية، حيث يقول: «تجد العديد من شركات التكنولوجيا العالمية والمحلية فرصة مثالية لطرح برامجها وحلولها المتطورة في مجال برامج الحكومة الإلكترونية في ظل تواجد قيادات ومتخصصين واستشاريين وتقنيين مما يربو على ستين جهة حكومية في المنتدى والمعرض المصاحب له، ويسعدنا أن نتوجه بالشكر الى الشركات الراعية في الفئة البلاتينية وهي شركة ميكروسوفت (Microsoft) وشركة صناعات الغانم (Alghanim Industries) وشركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية (Gulf Cable & Electrical Industries Company) وبيت التمويل الكويتي (KFH) وشركة زين (Zain) وشركة التقدم التكنولوجي (ATC)، كما تسعدنا مشاركة الشركات الراعية من الفئة الذهبية وهي شركة سيسكو (Cisco) ومجموعة كوالتي نت (Qualitynet Group) وشركة فورتينت (Fortinet)، وكذلك الشركات الراعية من الفئة الفضية وهي شركة سيمانتك (Symantec) وشركة سلطان للاتصالات (Sultan Telecom)، والشركات العارضة وهي شركة إكسايت (X_Cite) وشركة زيروكس (Xerox) وشركة ليزرفيش (LaserFiche) وشركة خدمات المكاتب والطباعة الكويتية (KOPS) وشركة بلاكستون (Blackstone)». وفي ختام تصريحه، توجه صبري بالشكر لإدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والعاملين فيه وكذلك لفريق العمل في شركة NoufEXPO لجهودهم في تنظيم المنتدى على هذا المستوى الرفيع من الحرفية، كما وجه التحية والشكر لكل الجهات الحكومية وإدارات نظم المعلومات فيها لدعمها المستمر ومشاركتها في أعمال المنتدى والمعرض المصاحب له، كما جدد صبري شكره وترحيبه بالشركات والمؤسسات والمختصين الذين أسهموا في انعقاد المنتدى مرحبا بشكل خاص بضيوف الكويت متمنيا لهم طيب الإقامة وللجميع منتدى يحقق آمالهم وطموحاتهم.

«الوطني»: 5,5٪ نمواً متوقعاً للاقتصاد المصري

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن مصر تتمتع بإمكانات هائلة، بما في ذلك وفرة القوى العاملة، وتنوع القاعدة الاقتصادية، وتميز موقعها الجغرافي الذي يتيح سهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية المهمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التنمية الاقتصادية ظلت مقيدة بميراث الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، بجانب ضعف الحوكمة، والسياسات الاقتصادية الموجهة نحو الداخل، الأمر الذي ساهم في عدم تمكن مصر من الاستفادة بشكل كامل من الفرص التي توفرها العولمة والتي ساعدت على رفع مستويات المعيشة في العديد من الدول.

وفي مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، أدركت الحكومة المصرية خطورة الوضع واعتمدت في أواخر العام 2016 برنامجا طموحا وصعبا سياسيا للإصلاح الاقتصادي، بدعم من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار، حيث يهدف هذا البرنامج إلى معالجة نقاط الضعف الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل. وأضاف التقرير انه وبعد عدة سنوات من تباطؤ النمو والأداء الاقتصادي الضعيف، بدأ الاقتصاد المصري في إظهار بوادر الانتعاش، حيث بلغ معدل النمو 5,3٪ في السنة المالية 2017/ 2018، فيما يعد أسرع معدلات النمو منذ عقد من الزمن. وقد تم دعم النمو بشكل أساسي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي، وتحسين البيئة التنظيمية، وانتعاش قطاع السياحة، بالإضافة إلى التوسع في الاستثمار في قطاع الغاز. وساهم ذلك في تراجع معدل البطالة إلى 9,9٪ في الربع الثاني من العام 2018 مقابل 12٪ في العام السابق، فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ 8 سنوات. وأشار التقرير إلى السنة المالية 2018/ 2019، حيث انه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وتراجع الاقبال على أصول الأسواق الناشئة مؤخرا، إلا أنه من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي نحو 5,5٪، فيما تستهدف الحكومة المصرية معدل نمو يتراوح ما بين 7,8٪ و8٪ بحلول عام 2022، وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

تراجع معدل البطالة إلى 9,9٪.. الأدنى منذ 8 سنوات

توقعات بتقلص عجز الحساب الجاري إلى 2٪ في 2018 /2019

كما تحسن القطاع الخارجي منذ انخفاض قيمة الجنيه المصري، مدعوما إلى حد ما بنمو الصادرات بسبب تحسن القدرة التنافسية وكذلك انخفاض الواردات. حيث انخفض عجز الحساب الجاري في السنة المالية 2017/ 2018 بنسبة 58,6٪ إلى 6 مليارات دولار، ليتراجع إلى نسبة 2,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي من 6,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي (14 مليار دولار) في العام السابق.

وتوقع التقرير أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى حوالي 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018/ 2019. كما ساهم تزايد تدفقات رؤوس الأموال في تحسين ميزان المدفوعات الإجمالي، الذي سجل فائضا يزيد على 13 مليار دولار على مدى العامين الماضيين.

تحت رعاية وزير التجارة والصناعة خالد الروضان

«المحاسبين والمراجعين» تطلق المؤتمر المهني السادس.. غداً

تنطلق غدا الأربعاء فعاليات مؤتمر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الذي يقام تحت شعار «المؤتمر المهني السادس للمحاسبة والمراجعة» على مدى يومين تحت رعاية خالد الروضان وزير التجارة والصناعة في غرفة تجارة وصناعة الكويت ـ قاعة المؤتمرات الرئيسية. وبهذه المناسبة، قال أمين سر الجمعية والمنسق العام للمؤتمر أحمد الفارس، إن المؤتمر الذي يعقد بصفة دورية مرة كل عامين، يعد من أهم المؤتمرات المهنية على المستوى العربي والإقليمي والدولي، ويشارك فيه العديد من ممثلي الجمعيات المهنية الأعضاء في اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

أحمد الفارس

الفارس: المؤتمر يهدف إلى تبادل الآراء في الموضوعات المحاسبية

وأضاف الفارس أن المؤتمر يهدف إلى تبادل الآراء حول العديد من الموضوعات المحاسبية وتشخيص مشكلات التطبيق العملي والحلول المقترحة لها، ما يساعد على تطوير المهنة لمواكبة التطورات العالمية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات. ويكتسب المؤتمر أهميته من خلال مجموعة من المحاور الرئيسة من بينها: تحديات وتطلعات مستقبل مهنة المحاسبة وعلاقتها بالآخرين، المراجعة ودورها في مكافحة الغش والفساد، محاسبة الضريبة والزكاة وتطبيقاتها، الحوكمة والتدقيق الداخلي في القطاعين العام والخاص، الاتجاهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية وجودتها وعلاقتها بتطور المهنة في الأسواق الناشئة. حيث سيشارك في الجلسة الافتتاحية والجلسات العلمية 19 محاضرا من مختلف الدول الخليجية والعربية والأجنبية.

وأشار إلى أنه سيعقد على هامش أعمال وفعاليات المؤتمر اجتماع لمجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج، وورشة عمل يقدمها مكتب كرو المهنا وشركاه ومعرض للشركات الراعية والشركات المتخصصة بالأنظمة المحاسبية ودور النشر بالإضافة إلى حفل تكريم رعاة المؤتمر والجمعيات المهنية الأعضاء في اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وأعضاء الجمعية ممن انضموا لها في بداية الثمانينيات ومتفوقي المحاسبة من خريجي الجامعات.

خلال سبتمبر الماضي.. بنمو سنوي 2,1٪

«بيتك»: 36,6 مليار دينار إجمالي النشاط الائتماني

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في سبتمبر الماضي ارتفع مسجلا 2,1٪ وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي، إذ بلغ الائتمان الممنوح 36,6 مليار دينار مقابل 35,8 مليار دينار في سبتمبر 2017، وارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 1٪ على أساس شهري مقارنة بأغسطس الماضي.

وأضاف التقرير ان أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية سجلت أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 561,1 مليون دينار أي بنسبة 3,7٪ مقارنة بسبتمبر العام السابق مسجلة 15,6 مليار دينار (تمثل 42,6٪ من إجمالي الائتمان في سبتمبر 2018)، يليها قطاع النفط الخام والغاز بنمو بلغت قيمته 432,3 مليون دينار ونسبته 33,2٪ حين بلغت 1,7 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاع الصناعة بنمو قيمته 73,3 مليون دينار أي بنسبة زيادة بلغت 3,8٪، الى نحو ملياري دينار (تمثل 5,5٪ من إجمالي الائتمان)، ثم قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغ 1,9 مليون دينار نسبته 13٪، وصولا إلى 17,1 مليون دينار (تمثل 0,1٪ من إجمالي الائتمان). وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في سبتمبر من العام الحالي 42,6٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة بـ 42٪ في سبتمبر العام الماضي، في حين بلغت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معا 27,2٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في سبتمبر 2018، مقابل 28٪ في نفس الشهر من العام الماضي، وتراجعت حصة القطاعات الثلاثة من إجمالي الائتمان بنحو طفيف إلى 69,9٪ بنهاية سبتمبر من العام الحالي مقابل 70٪ في سبتمبر 2017.

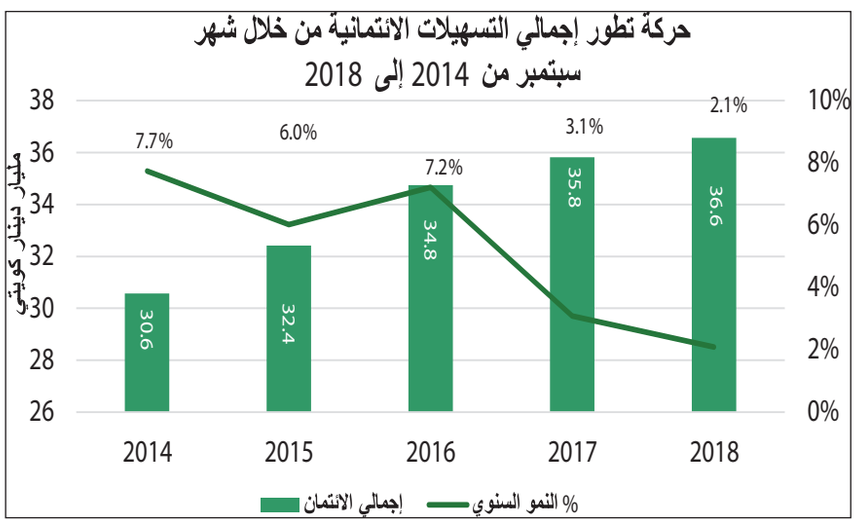

3,7 ٪ نمو ائتمان تسهيلات بشخصية إلى 15,6 مليار دينار

7٪ تراجع التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى 2,7 مليار دينار

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى 4 أنواع، حيث يضم النوع الأول التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، ويلاحظ ارتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 74٪ في سبتمبر 2018 مقارنة بـ71,4٪ في سبتمبر 2017، بينما يتمثل النوع الثاني من حيث الحجم في التمويل الموجه لشراء أوراق مالية وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية 17٪ أي أقل من حصتها التي شكلت 19٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في سبتمبر 2017. أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يشكل 6,5٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في سبتمبر 2018 منخفضة عن نسبتها التي مثلت 7,4٪ في سبتمبر 2017. وقد شهدت القروض الشخصية الأخرى النوع الرابع ارتفاعا طفيفا في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت 2,4٪ مقارنة بـ 2,2٪ في سبتمبر2017.

أما التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد تراجعت إلى 2,7 مليار دينار بنسبة 7٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2018، في حين بلغت القروض الشخصية الاستهلاكية 1,021 مليار دينار في سبتمبر منخفضة 7,7٪ عن 1,1 مليار دينار في سبتمبر 2017، بينما تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء 0,7٪ على أساس سنوي مقتربة من 10 مليارات دينار في سبتمبر. وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في سبتمبر نحو 3,4 مليارات دينار بتراجع سنوي بنحو 0,7٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق.

برعاية رئيس الوزراء المصري

انطلاق «الأسبوع الكويتي في مصر».. اليوم

تحت رعاية رئيس الوزراء المصري د.مصطفى مدبولي، وحضور وزراء الاستثمار والتعاون الدولي والتجارة والصناعة والثقافة وقطاع الأعمال العام في مصر، تنطلق فعاليات الأسبوع الكويتي في مصر الحادي عشر اليوم الثلاثاء على مدى ثلاثة أيام متتالية في فندق النيل ريتز كارلتون وبمشاركة أكثر من 80 جهة كويتية ومصرية.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس مجموعة الجابرية للمعارض أحمد بهبهاني أهمية الأسبوع الكويتي الذي يوفر فرص استثمار تمتاز بالتنوع ويستقطب العديد من الشركات في مختلف المجالات، مشيرا إلى أن إقامته للمرة الحادية عشرة في جميع المجالات، وهو ما جعل تلك العلاقات تحظى باهتمام القيادات السياسية والاقتصادية والمعنيين بالتجارة في البلدين. وأضاف بهبهاني أن الأسبوع الكويتي منصة مثالية متعددة الاستخدامات، كما أنه فرصة لإجراء الصفقات التجارية الدولية، ومناقشة الأفكار الاستثمارية فيما بينهم، خاصة في ظل التعاون الإستراتيجي والحيوي بين الكويت وجمهورية مصر العربية. وأوضح أن الاستثمارات الكويتية في مصر شهدت معدلات نمو عالية في السنوات الأخيرة واتسمت بتنوعها لتشمل معظم مجالات الاستثمار وتحتل مكانة مميزة ومتقدمة.

د.مصطفى مدبولي

أحمد بهبهاني

تلقت 102 طلب لتراخيص المركبات المتنقلة

«التجارة»: أصدرنا 1146 ترخيصاً للشركات في نوفمبر الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس إصدار 1146 ترخيصا للشركات عبر مركز الكويت للأعمال (النافذة الواحدة) خلال شهر نوفمبر الماضي. وقالت «التجارة» في بيان صحافي إن التراخيص المذكورة تنوعت ما بين 1098 ترخيصا لشركات الأشخاص و13 ترخيصا للشركات الحرة متناهية الصغر و35 ترخيصا للمركبات المتنقلة.

وأضافت أن «النافذة الواحدة» تلقت 1387 طلبا لترخيص شركات الأشخاص أصدرت منها 1098 وتعمل على إصدار 580 ترخيصا.

وذكرت أنها تلقت 1633 طلبا جديدا لتأسيس شركات الأشخاص من إجمالي الطلبات الذي بلغ عددها 3996 طلبا اعتمدت منها 1445 طلبا.

وأشارت إلى تأسيس 564 شركة وجار تأسيس 830 شركة أخرى، مبينة أنها تلقت 21 طلبا للتراخيص الحرة متناهية الصغر أصدرت منها 13 ترخيصا وتعمل على إصدار 8 طلبات. ولفتت إلى تأسيس 10 شركات متناهية الصغر من أصل 118 طلبا اعتمد منها 20 طلبا وتم رفض 54 طلبا، كما تم اعتماد 272 طلبا من أصل 946 لتأسيس شركات وتراخيص المركبات المتنقلة.

وذكرت أنها تلقت 102 طلب لتراخيص المركبات المتنقلة أصدرت منها 35 ترخيصا وتعمل على إصدار 67 ترخيصا.